

صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن يحيي ويرد بيديه الكريمتين، على هتافات الشعب المغربي



الخطاب الذي ألقاه صاحب السمو الملكي ولي العهد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 4 أكتوبر 1960

ألقى صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن يوم 4 أكتوبر 1960 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خطاباً جامعاً تطرق فيه إلى كثير من القضايا تهم الحالة الدولية ومشاكل الشعوب التي نالت حريتها أو التي ما زالت تقاوم لنيل هذه الحرية ومسألة نزع السلاح وما بعده، والحرب الباردة في افريقيا، والمشكلة الفلسطينية، وقضايا أخرى تأخذ بأنظار العالم.

وفيما يلي نص هذا الخطاب :

إنه لمن آيات الشرف أن أقف في هذا الجمع ممثلا لبلادي ولملكي، مترئسا للوفد المغربي، مساهما في الأعمال المثمرة التي تقوم بها جمعيتنا هذه.

وإنه لشرف يحمل في ثناياه مسؤولية ضخمة جاءت من كون الدورة الحالية لمنظمة الأمم المتحدة قد اكتست صبغة لم يسبق لها مثيل في السمو والرفعة، وفي الأهمية كذلك، فهي الدورة صاحبة القول الفصل في علاقات شعوب العالم بعضهم ببعض وفي مستقبله كله، فحديث بلادي عن المشاكل المعروضة علينا لدراستها — وهي مشاكل يتوقف عليها سلم العالم وحياة أبنائنا — حديث ملؤه النضج والتبصر. منبثق عن وعي متيقظ، مشبع بالمثل العليا للمودة والتفهم.

إن الحالة العالمية الراهنة لتبعث — بحق — القلق في نفوس سكان الكرة الأرضية وأكثرهم ممثلون في هذه الجمعية، كما تلفت الوضعية الواهية التي يوجد فيها التوازن العالمي أنظار الملاحظين المحنكين، وبالأخص أنظارنا نحن أبناء الشعوب التي سلكت سبيل عدم التبعية وصممت العزم على عدم الخروج عنه.

وإن السرعة التي تتطور بها العلاقات المبنية على القوة أو على الاحلاف، بل ان مجرد العلاقات العادية بين الشعوب لتضع هذه في موقف يختلف عما كان عليه في الماضي وينبىء، إلى جانب ذلك، بأن تغييرات أخرى ستطرأ عليه في القريب.

لقد حالت بيننا وبين النظر إلى المستقبل وتوقع ما يحدث فيه أمواج من الأخبار تصابحنا وتماسينا، يضاف إليها من جهة تضارب المصالح، ومن جهة أخرى النضج السياسي الذي بلغته شعوب فتية كانت تئن إلى الماضي القريب تحت السيطرة الأجنبية، وأخيرا هذه الاكتشافات العلمية في ميدان الأسلحة، اكتشافات تبعث أحيانا الهول والفزع في الأفئدة. إن هذه السرعة التي يسير بها اليوم تاريخ العالم تفرض علينا اتخاذ قرارات واقعية وسريعة كما تفرض علينا أن لا ننسى أن الزمن الذي كان يستسيغ التردد أمام المشاكل قد ولى وادبر ليحل محله الزمن الذي يقضي بالبث في اتخاذ الأوضاع الثابتة.

نستنكر التدخل والتحدي

هذا وقد ترتب عن ارتفاع عدد كبير من الأقطار المتخلفة إلى مرتبة الاستقلال ان دخلت أمم كبيرة، وصورة بشعة، في التقرب من تلك الأقطار تقربا لم يقف عند التحبب إليها بل امتد إلى تأييدها في خصومات



تهتم لها الأمم المذكورة أشد الاهتمام مع أنها لا دخل لها فيها ولا تعنيها بأي صفة من الصفات.

ثم إن هذه الأمم الكبيرة، مهما كانت علاقاتها بالشعوب الفتية الحديثة الاستقلال ومهما حسنت نواياها نحو هذه الشعوب فإنها لا تدرك بدقة ووضوح الأهمية التي نعلقها على عدم تدخل الغير في شؤوننا الداخلية مهما كان ذلك التدخل بسيطا وتافها وتحت ستار مساعدة مالية وفنية طالما جاءت شحيحة. وإني أؤكد هنا بأن هذه المساعدة كلما ازدادت أهمية وجب على من يتسلمها أن يزداد حرصا على استقلاله وحذرا مما قد يراد به.

وعلى هذا، فإننا إذا ما ذهبنا ضحية هذه التدخلات المتعددة المشؤومة أو دفعت بنا إلى الخروج عن سياسة عدم التبعية فإن العالم سيخسر فينا ذوي الارادة الطيبة الذين سيتوقف عليهم محو الخلافات وليشق بهم الطريق نحو سبيل الحكمة والوفاق.

إن من شأن تلك التدخلات التي تلبس اليوم حلة استعمار جديدة أن تتمخض عن منازعات محلية أو عامة.

وإن من الاجرام أن تقف دولتان عظيمتان وجها لوجه موقف التحرش والتحدي باستمرار، وإننا لنستنكر الاستنكار كله من يتخذ ذلك التحرش والتحدي علة يتظاهر بها أنه يود أن يقدم لنا مساعدة أوفى من غيره.

إن الحرب لتقتل الرجل مرتين، الأولى حين الاستعداد لها إذ تحرمه من المعيشة المناسبة، والثانية حينما تندلع نيرانها.

وإن ما راته الدول المتبعة سياسة عدم التبعية من عقم هذه المنافسات المرهقة قد دفع بها إلى البحث في جد عن أساليب للتكتل فيما بينها وتنظيم شؤونها على الشكل الذي تواجه به المشاكل الضخمة التي يتطلبها نموها الاقتصادي والاجتماعي.

إلى أين نتجه ؟ وأين نجد — نحن أبناء الأمم الصغيرة — العون ومن أين نستمده ان لم يكن من أحضان أسرة كبيرة وعند منظمة عالمية لا يكون فيها تمثيل الشعوب وضمان حقوقها المشروعة رهين القوة أو خاضعا لروح التضخم.

هيئة الأمم المتحدة ضمانة لها

تتقدم بلادي اليوم إلى هذه الدورة وهي تقدر حق التقدير نصيبها من المسؤولية الموكولة إليها، موطدة العزم على التعاون في العمل المشترك، وإننا اليوم لأشد تصميما من كل وقت مضى على التمسك المتين بمبادىء ميثاق هيئة الأمم، ولكننا نعلن في نفس الوقت اننا إذ نرى في منظمتنا هذه أجمل الفرص لنصرة السلام فإننا نؤمل في أعماق قلوبنا أن نرى كذلك هيبتها ونفوذها وسلطتها تزداد متانة. ذلك لأن هذه المنظمة لن تكون جديرة بمواجهة المشاكل المطلوب منها أن تجد لها الحلول إلا إذا رفضت أن تقنع بأن تكون مجرد آلة للدعاية والبهرجة أو النزول إلى المرتبة المؤسفة التي تجعل منها مرآة تنعكس عليها الخلافات التي تنهش العالم. علينا الا نقنع. في منظمتنا هذه، بتسجيل صور النزاع العقيم القائم بين المذاهب الفكرية، بل يجب أن نجد ونجتهد في إيجاد الحلول الايجابية للمشاكل التي لها علاقة مباشرة بالمحافظة على السلم.

إن أقطارا كالمغرب. لتقف موقف المتفرج من الجدال الصاخب المحتد بين الشرق والغرب، لا يسعها إلا أن تسعى لبناء مستقبلها على أساس سياسة عدم التبعية، وهي آسفة متألمة من الفشل الذي أصاب المساعي



المبذولة لاقامة سياسة مجردة عن التوتر والحدة. ففي هذا الوقت الذي انفتحت فيه الأبواب أمام عالمين ليتعارفا ويتعرف كل منهما على الآخر نراها تعود فتنسد ويحل تبادل السب والقذف محل تبادل الحجة والدليل، ثم تتبع ذلك سلاسل متصلة الحلقات من التكذيب والدخض والتفنيد.

الشعوب الصغيرة أمام المشاكل الكبيرة

إن مسألة نزع السلاح ماتزال حيث كانت وذلك رغم الاجتماعات العديدة والمؤتمرات المتتابعة التي انعقدت للبحث عن حل لها فأثارت مشاعر العالم واهتمامه وجلس يترقب الحل بقلوب ولهة فما جاءته إلا خيبة الأمل.

ونصل أخيرا إلى مسألة مساعدة الأقطار المتخلفة، وهي مسألة كان من الواجب أن تقضي على الخلافات التي فرقت العالم وشتتت شمله وأن تصير قاعدة وأساسا لجمع كلمته على التعاون، فإذا بها تنقلب إلى ساحة جديدة تضاف إلى ساحات النقاش الأخرى. انه تناقض مؤلم يحمل بين طياته عواقب بعيدة المدى، قد تتمخض عن مأساة أشد هولا من جميع المآسي الأخرى.

فإذا كان الواقع يقضي في هذه الميادين الثلاثة : محو التوتر، ونزع السلاح، ومساعدة الأقطار الصغيرة للقيام بدور الحكم في الميدان السياسي، فإن من حقها وواجبها المحتم عليها أن تنادي بأن عدم تسوية تلك المشاكل الثلاثة يعد عنصرا يهددها على الدوام بعدم الاستقرار، ومن واجبها كذلك أن تنادي بأن عدم تسوية تلك المشاكل يعطيها الحق في أن تعين على إيجاد حل لها أو حلول أو وسائل موصلة للحلول.

إن الأقطار الحديثة لا تؤمل في أن تأتي بشيء في محو التوتر وإزالته من العالم اللهم إلا ما عندها من حسن إرادة وجميل استعداد لخلق جو في أقطارها خاليا من ذلك التوتر. ومعنى هذا أن المساهمة العملية والايجابية التي يمكن لهذه الأقطار أن تقدمها في هذا الميدان هي أن ترفض كل تبعية.

إن الأعين لتنظر إلينا — أهل هذه الأقطار — نظرتها إلى زبون حائر بين أنواع شتى من الأشياء، ان اختار شيئا منها فإنما يختاره مدفوعا بمن يحسن اغراءه. وإذا كانت فكرة التعايش السلمي قد ضاق نطاقها بحيث لم تعد إلا وسيلة لارغامنا على التسليم بالتقسيم الذي وقع للعالم بين دوله الكبرى، فإننا ننادي في وضوح وجلاء وبعزم صميم وصفة قاطعة بأننا نرفض كل مساهمة، إيجابية كانت أم سلبية، في تلك المنازعات المحتدة بين الغرب من جهة، والمعقل الاشتراكي من جهة أخرى. ونعيد إلى الأذهان العبارة الشهيرة، فنقول بأن هؤلاء وأولئك لا دخل لهم في براجنا ولا في ثراتنا.

وعلى هذا، فإن اقتناع الأقطار الداخلة في نطاق التبعية بأن لا أمل لها في أن تجرنا معها إلى حلبة النقاش القائم بينها من شأنه أن يقضي على جانب من الحرب الباردة، وقد يقضي على حالة التوتر الدولية الراهنة القضاء المبرم.

مشكلة نزع السلاح

أما مساهمتنا في محو التوتر الدولي والقضاء عليه، مساهمة محدودة في حد ذاتها ولكنها ذات قيمة ستبرز جلية واضحة إذا ما عملت جميع الأقطار الخارجة عن نطاق التبعية على حل مشكلة نزع السلاح وبذلت الجهد لتحقيق هذه الغاية. كل قطر من هذه الأقطار الحديثة يرى أن مصدر شقائه وبؤسه قد جاء من استغلال رؤوس

الأموال الضخمة في صنع الأسلحة التي تستنفذ الأموال الباهضة ثم لا تلبث أن تفقد قيمتها بظهور ما هو أحدث منها. ثم ان هذه أسلحة لا تقف عند كونها خطرا يهدد على الدوام كرتنا الأرضية بل انها تحول، إلى جانب ذلك، بين الناس وتحسين أحوال معيشتهم بما تستنفذه من قوات الانتاج. فأهم وأفظع مشكلة تواجه أقطارنا وتقتضي التعجيل بحلها هي مشكلة نزع السلاح التي قدمت الدورة الحالية لهيئة الأمم ثلاثة مقترحات إيجابية في شأنها.

وكان أول المقترحات من الرئيس ايزنهاور الذي استعرض ـــ بما هو معروف عنه من الوضوح والجلاء والنزاهة التامة ـــ أسباب الخلاف الذي قام بين أعضاء لجنة العشرة وشتت جمعهم، خلاف بالنسبة للمسطرة التي تجري عليها المفاوضة حول مشكل نزع السلاح وبالنسبة للمشكل ذاته.

ولم يكن الرئيس خروتشوف أقل إيجابية ونزاهة حين اقترح من جانبه بأن يبدأ من الآن خمسة من ممثلي الأقطار المحايدة في حضور اجتماعات لجنة نزع السلاح ليكون منهم عنصر يبعث على الاعتدال ويقف موقف الحكم من بقية الأعضاء.

وجاء ماكميلان رئيس مجلس الوزراء البريطاني بالفكرة التي تدعو إلى عقد لجنة من الخبراء تعمل على تجريد المناقشة ـــ من كل صبغة سياسية، ولو في بدايتها على الأقل ـــ وذلك للمفاوضة على الجوانب الفنية لنزع السلاح، كما اقترح أن تحدد هذه اللجنة الحلول الممكنة.

ولئن دلت هذه المقترحات على شيء فهو ضرورة تجنب كل انفعال وجموح وكل جدال عقيم عند البحث عن حلول إيجابية. والواقع هو أن الدول الداخلة في نطاق سياسة التبعية لن تصل إلى نتائج مثمرة وإيجابية مادامت تقصر الحضور في لجان نزع السلاح على أعضائها. هذه حقيقة لا جدال فيها وعليها ينطبق المثل الصادق القائل منذ القدم بأن الانسان لا يمكن أن يكون مدعيا وقاضيا في آن واحد. إن مشاركة الدول المحايدة في أعمال تلك اللجان ضرورة لا محيد عنها. ولكن هذه المشاركة تستلزم تحديد مداها ونطاقها.

ونحن نرى من جهتنا أن المسطرة التي تستأنف على أساسها المفاوضة حول نزع السلاح تتطلب مرحلتين :

أما المرحلة الأولى فهي مرحلة اجتماع لجنة فرعية مكونة من ممثلين لخمس دول محايدة فقط وان تستعين بخبراء في مهمتها الأساسية أي عند النظر في المشروعين المقدمين إليها وحصر النقط المتفق عليها والنقط المختلف حولها في كل من المشروعين. وقد كانت هناك محاولات سابقة لاجراء مثل هذا الاحصاء غير انه انقلب إلى مادة للدعاية والجدال فلم يأت في نهاية الأمر بأية نتيجة يستفاد منها. لهذا نرى ضرورة العودة إلى إجراء ذلك الاحصاء على أن لا تقوم به إلا الأقطار التي ليست طرف نزاع في الموضوع.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة اجتماع لجنة نزع السلاح المكونة من الأقطار العشرة ـــ التي سبقت لها المناقشة حول هذا الموضوع ـــ مع اللجنة الفرعية السالفة الذكر لتعملا على أساس المستندات التي هيأتها اللجنة الفرعية التي ستكون مهمتها في هذه المرحلة ان تجعل المناقشة أكثر فعالية وموضوعية وذلك بفضل الدور الذي ستقوم به، وهو دور الحكم والوسيط. ويمكن ـــ تحقيقا لهذه الغاية ـــ أن نقترح إسناد رئاسة اللجنة إلى جميع أعضائها يتولونها بالتعاقب على أن يكون لأحد الأعضاء من لجنة الخمسة الحق في أن يتولى الرئاسة كذلك.

ويظهر لنا أن هذه المسطرة التي رأيتم الآن خطوطها الرئيسية هي أصلح مسطرة في الوقت الراهن وان



من شأنها أن تلقى ضوءا ساطعا على بعض جوانب مشكلة نزع السلاح فترغم كل واحد من المهتمين بهذه المشكلة على إبراز موقفه الحقيقي، وفي ذلك أقرب سبيل إلى الحل الدائم الذي يرضى مطامح العالم.

وإذا ما تحرر الضمير الدولي من الفزع المستولى عليه بسبب هذا التسابق إلى التسليح فسيؤدي التزاماته الواسعة المجال وهو ينظر إلى المستقبل نظرة الآمن المطمئن.

مـا بعـد نـزع السـلاح

وإذا ما تحققت هذه الغاية، فإن أول ما ستهتم له جميع أمم العالم هو البناء والتعليم والتغذية ومد يد المساعدة للغير، وما في ذلك إلا الخير العميم لجميع سكان الأقطار المتخلفة. فأملنا العزيز إلى نفوسنا هو أن تتوقف في الحين البهرجة والديماغوجية لتحل محلها أسس تفاهم ووفاق ثابتين وتستخدم الدول المتقدمة عبقريتها الصناعية ذات الانشاء والتنظيم في مساعدة ومعاونة الأقطار الحديثة.

إن المساعدة الدولية تأتي في أكثرها من ثلاثة مصادر مختلفة أقطار الشرق وأقطار الغرب والصناديق الدولية التي تدير شؤونها هيئة الأمم المتحدة.

وهذه وضعية سبق أن أشرنا فيما تقدم إلى عواقبها الوخيمة حيث انها تنزع إلى المساومة في العطاء والقبول فهي والحال هذه غير صالحة للبقاء. وخير منها جمع جميع موارد المساعدة في صندوق واحد تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة بصورة إيجابية.

وفي نظرنا أن اتباع هذا الأسلوب في جمع وتوزيع المساعدات من شأنه أن يحول دون المساومة بين القطر الذي يقدمها والقطر الذي يتسلمها كما يحول دون ما يتبع ذلك من أنواع الضغط التي نراها مقنعة أحيانا وسافرة أحيانا أخرى. ومن شأن هذا الأسلوب كذلك أن يجعل المساعدة المقدمة من الأقطار التي تطلب المشاركة في إدارة الصندوق المشار إليه فعالة وذات قيمة بدلا من أن تكون رمزية كما هي الآن.

وعلى هذا فإننا إذا ما جردنا المساعدة المقدمة للأقطار المتأخرة من الصبغة السياسية فستنقلب إلى أداة للتقدم المستمر بدلا من أن تبقى وسيلة للضغط السياسي ومصدرا للمشاحنات المتجددة المتعاقبة.

إن هذه النزاعات التي لم نفتأ نقف منها موقف المتفرج أو نضطر إلى النزول إلى ميادينها والمشاركة فيها مرغمين لتفرض علينا أن نحدد موقفنا منها في رباطة جأش وتعقل وبروح من التسامح. وان المشكل الأساسي الذي تواجهه الأقطار الحديثة هو أن ترفع بسرعة المستوى الاقتصادي والانساني لسكانها الذين عاشوا ضحايا للجهل والجوع. وتحقيق هذا الهدف يتطلب منا أن نقدم أقصى ما نستطيع من المساعدة للقضاء على ذلك الداء الذي يحول دون قيام تعاون فعال بين أطراف العالم كله.

هذا ولا يحق لنا أن نقنع بأن يكون موقفنا موقف من سيعمل لمجرد القضاء على آثار ومخلفات خصومات قديمة أكل عليها الدهر وشرب، بل يجب على أقطارنا، التي لم تتمتع إلا حديثا بسيادتها الدولية وبفضل جهودها الجبارة أن تعمل لخلق عالم أفضل. ذلك لأن الشعوب التي مرت بها المحن وتجرعت الآلام هي خير من يقترح العلاجات ويشق الطرق الجديدة نحو عالم جديد، مجموعتنا الدولية مجموعة الانسانية والتاريخ يشهد أن صانعيه وكاتبي صفحاته هم من كانوا أضعف قوة وأقل جاها في تلك المجموعة.



يجب علينا أن نوجه نشاطنا نحو إثبات وتأكيد الشخصية الجماعية للأقطار الفقيرة وإبراز ما تحتاج إليه هذه الأقطار من المثل العليا وتقديم المساعدة العاجلة للأقطار الشقيقة التي مازالت تئن تحت أثقال الماضي البائد وأن نأخذ بيدها إلى أن تصل إلى صفوفنا.

وحيث ان الشخصية الجماعية لهذه الأقطار الفقيرة توجد الآن في وضعية سياسية فلا محيد عن التعريف بها في بيان يوضع على ضوء مبادىء مؤتمر باندونغ متضمنا ثلاث نقط أساسية : التسامح، التعاضد المتبادل، الفكرة العالمية.

والمقصود بالتسامح هو التسليم قبل كل شيء بوجود طرق عديدة تقود الشعوب إلى ازدهارها والتسليم كذلك بأن لا يحق لأية دولة أن تزعم وتدعي بأنها وحدها ذات المقدرة على خلق القوة الحقيقية والازدهار الصحيح. وأول ما يقصد بالتسامح كذلك هو أن تتفهم كل دولة وضعية وحالة الدولة الأخرى والمشاكل الخاصة بها والتي تعني قبل غيرها. والمقصود كذلك بالتسامح اعطاء الأفضلية والأسبقية — في كل نزاع — إلى الحلول السلمية القائمة على المفاوضة والتحكيم.

أما التعاضد المتبادل فهو بالنسبة للأقطار الفقيرة، التي يجب عليها أن تعتمد على نفسها قبل غيرها — فهو طريقها نحو مستقبلها. أترون سبيلا للتغلب على هذه التجزئة المتفشية اليوم في القارة الافريقية يعمل على رفع مستوى أهلها غير سبيل تعاون إقليمي وجهوي في أول الأمر، ثم يتبعه ويأتي بعده تعاون بين جميع أقاليم وجهات القارة ؟ ذلك لأن العلاقات الدولية قد أصبحت — مع الأسف — في حالة معنوية لم يعد بعدها لأحد أن يعتمد إلا على نفسه لاسماع صوته. ان أقطارنا الخاضعة لأنواع من الاغراءات والضغط والاجبار لتبحث الآن على ما تتوفر عليه من قوة وعن وسائل التعاون ولن يتأتى لها ذلك إلا بالتعاون المشترك.

وأما الفكرة العالمية فتقوم على هذا الأساس : في الوقت الذي أصبح فيه الانسان على وشك التخلص من جاذبية الأرض نراه مايزال مقيدا باغلال نزعاته القديمة وذلك رغم ما يضعه العلم الحديث من وسائل الرقي بين أيدينا ورغم الارتفاع المدهش في سكان العالم، الأمر الذي يدفع بنا إلى البحث عن حلول عالمية لأهم المشاكل وأحقها باستعجال البحث عن حل لها : مشكلة توفير النعيم لكل فرد من أفراد البشر. وإن ذلك ما يجعل أقطارنا تشجع بكل ما تستطيع تنمية وتوسيع نطاق المؤسسات والهيئات الدولية حتى يتيسر تبادل وجهات النظر حول المشاكل العملية والايجابية التي تهم البشر، وحتى يدرك كل فرد أن له حقا في معالجتها. وهذا حق نفساني لم يعد — في الوقت الحاضر — محيد على التسليم به لأنه الحق الذي يخرج بالفرد من مجال الأمة الضيق إلى المجال العالمي الواسع.

فإذا بحثنا عن الوسائل اللازمة لتطبيق تلك المثل وإخراجها إلى حيز الوجود فإنما نبحث ونعمل والأسى يملأ قلوبنا من هذه المنازعات الناشئة عن تصفية رواسب الاستعمار، وهي منازعات تعد تحديا للبشرية وتهديدا موجها للسلم العالمي.

الجزائر في الأمم المتحدة

لقد انضمت هذه السنة أقطار افريقية عديدة وشقيقة لنا إلى هيئة الأمم المتحدة فأتوجه بتحية أخوية عامة إلى جمهورية مالي والسنغال وساحل العاج ونيجيريا وفولتا العليا والداهومي وجمهورية افريقيا الوسطى والغابون

والكونغو الذي كان تحت الحكم الفرنسي والصومال ومدغشقر والكمرون والطوغو والكونغو الذي كان تحت الحكم البلجيكي، كما أهنىء جمهورية قبرص على الكفاح المجيد الذي تتبعه شعوب العالم الحر بإعجاب وتقدير. وأملي أن أرى في المستقبل القريب قطر الكونغو الذي كان تحت حكم بلجيكا ممثلا في هذه الجمعية التمثيل الفعلي، وأجدد أسفي لتغيب الجزائر المكافحة التي لا أشك انها ستحصل على استقلالها بفضل شجاعتها ونضجها السياسي وبفضل الأقطار المشبعة بروح الحرية وبفضل منظمتنا هذه كذلك.

وأنتهز الفرصة لأشير هنا، وفي معرض الحديث، إلى التناقض البارز الغريب في موقف فرنسا التي تبنت من جهة وفي الوقت الذي شبت فيه المعركة الجزائرية ــ مسألة تقديم أحد عشر قطرا كانت ماتزال تحت وصايتها إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة بينما تقوم من جهة أخرى في القطر الجزائري بحرب تعسفية لم يسبق لها مثيل في الشدة والعنف.

وإنني إذ أوجز الآن القول في المشكل الجزائري ومكتفيا فيه بكلمة عابرة أشرت فيها إلى ما أراه وترونه من سخف في موقف فرنسا إزاء هذا المشكل فهناك خطباء آخرون لهم من حق الكلام في الموضوع أكثر مما لي فقد استمعتم البارحة إلى الرئيس نهرو حين وصف أمام هذه المنصة نفسها أهوال حرب الجزائر مطالبا هو وغيره تدخل جمعيتكم ليوضع حد لتلك الحرب.

ولا أريد العودة إلى الحديث عن الخطر الداهم الدائم الذي يهدد السلم وسلامة العالم بسبب الحرب الجزائرية. لا أريد العودة إلى الحديث عن الخطر الذي تهدد به الحرب الجزائرية وضعية توازن الدول الواهية. لا أريد العودة إلى الحديث عن هذا التهديد أو ذاك لأني أعلم أن كل واحد منكم قد أصبح بصيرا بالأمر.

هذا وإن أناسا آخرين، خارج هذه المنظمة، مافتئوا ــ ينادون رغم ما يهددهم في حياتهم ــ ويضمون أصواتهم إلى أصواتكم ليقنعوا فرنسا بأن لجبهة التحرير الجزائرية من القوة والمشروعية ما يجعلها ممثلة الشعب الجزائري.

«لم تعد تونس والقاهرة وموسكو ونيويورك العواصم التي نجد فيها من يقول بأن السكان المسلمين في القطر الجزائري قد تضامنوا الآن مع جبهة التحرير بل إننا نسمع هذا القول من أفواه أشخاص داخل الحكومة الفرنسية يرون أن لا سبيل لخلق قوى ثالثة في هذا المشكل وأن استقلال الجزائر قد أصبح المصير الذي لا محيد عنه ولا مفر منه فلا مندوحة من المفاوضة في شأنه وبأسرع ما يمكن».

ولاشك أنكم أدركتم، سيذي الرئيس، أن هذا القول ليس قولي إنه كلام قرأته صباح اليوم ذاته في جريدة «الاكسبريس» الفرنسية الكبيرة.

«لم يعد هناك مفر من استقلال الجزائر» وهذا اعتراف بواقع جاء على لسان رجل فرنسي لا يشك أحد في تعلقه بوطنه. وقد قال انه على يقين بأن تلك عقيدة عدد من الوزراء الفرنسيين المتبصرين.

أما موقف بلادي من المشكل الجزائري فهو نفس الموقف الذي ما فتئنا ننادي به منذ قبولنا في عضوية هيئة الأمم المتحدة.

ولقد أعلن المغرب بلسان ممثله الأول، صاحب الجلالة الملك محمد الخامس ووالدي المعظم، الذي نادى من فوق هذه المنصة نفسها وفي الوقت الذي كان الأمر مايزال ميسورا ــ باستعداده للوساطة ليوضع حد لاراقة

الدماء البريئة والمذبحة الاجرامية.

وإذا كنت أتجنب هنا توجيه القول البذيء العقيم للقطر المسؤول، فذلك لأني لا أريد لكلامي أن يخرج أو يحيد عن المغزى الذي أقصده منه إذ لو فعلت ذلك لكنت كمن أراد أن يتخذ من جمعيتكم السامية الموقرة منصة للدعاية، أو محاولا تقديم الأحداث الأخيرة الخطيرة التي وقعت في بلادي، عند الحدود الجزائرية فذهب ضحيتها مواطنون مسالمون أبرياء.

ولكني أعرف رغم هذا كيف أجمع بين طرفي الأمر، وكيف أبلغه إلى قلب وضمير كل واحد منكم. ويكفي في ذلك أن أقول ان الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وان اختلفت مذاهب أعضائها الفكرية، وكيفما كانت نزعاتهم السياسية، ومهما تكن الكتلة التي ينتسب إليها كل واحد منهم فليس منهم من يسمح باستمرار تلك الحرب التي أصبح من الاجرام التهاون في إيقافها.

لم يبق هناك شك، حتى عند المتمردين، بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أصبحت الآن المنظمة الوحيدة الممثلة للأمة الجزائرية، فالتمسك بالابقاء على الظلم المقترف في حقها من شأنه أن يجعل تلك الحرب الفظيعة السخيفة تستمر وتدوم، وليس في ذلك إلا تركيز التهديد الفظيع الذي يغذي الحرب الباردة، والتهديد الأفظع منه، التهديد بالحرب السافرة وما تجر في أذيالها من جرائم ومجازر.

أود أن تمعنوا لحظة فيما ألفت إليه نظركم عن تطور القضية الجزائرية، وهو تطور يغيب جوهره عن بعضكم.

حينما أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية أن للجزائر الحق في تقرير المصير، أخذت الناس تظن أن المفاوضة على إيقاف النار ستفتح الباب للمناقشة المؤدية إلى السلم. فقبل أصدقاؤنا الجزائريون التوجه إلى مولان للشروع في تلك المناقشات فكان كل ما سمعوه ان الحديث لن يدور معهم بأية صفة من الصفات.

وماذا حدث بعد هذا ؟ لقد مر الأمر على هذا الشكل. رأينا في أحد الجانبين جيشا منظما متوفرا على إطاراته ومصالحه ومآويه وجميع جهازه الاداري والعسكري وتموينه الذي يأتيه باستمرار. ورأينا في الجانب الآخر جيشا غير منظم ولا مضمون التموين، معدوم الاطارات. فكيف يمكن والحال هذه، لمجاهدي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن يوقفوا النار ثم يستأنفوها إذا لم تتمخض المفاوضات عن نتيجة إيجابية، واقعية وطبيعية، كما هو الحال فيما يخص الجيوش العادية التي توقف الحرب ثم يبقى في ميسورها استئنافها في الوقت المطلوب. لقد كان الأمر خطيرا بالنسبة في مسؤوليته السياسية بالنسبة لمسيري جبهة التحرير الجزائرية إذ لم يكن في وسعهم أن يتخذوا قرارا بإيقاف النار من غير أن يكونوا على يقين بأن في إمكانهم استئناف معركة التحرير في حالة إذا ما لم يتم الاتفاق. ويمكن لي القول بأني أنا شخصيا لو كنت أحد المسؤولين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لما أقدمت على السير في طريق قد يكون فيه القضاء على الثورة الجزائرية.

فإذا تقدم الجزائريون الآن إلى هيئة الأمم المتحدة مطالبين بتحكيمها وباستعمال نفوذها المعنوي لاجراء استفتاء حول حق تقرير المصير في الجزائر وتحت إشراف الهيئة الأممية فليس ذلك لأنهم سئموا المعركة ولا لأن الاعياء أصابهم وإنما لكونهم يقدرون مسؤولياتهم الانسانية سواء بالنسبة لخصومهم الذين يموتون كل يوم أو بالنسبة لأطفالهم هم أنفسهم، ورغبة منهم كذلك في أن لا تراق الدماء أكثر مما حدث.

ونتساءل عن الأخطار التي تهددنا من استمرار الحرب في الجزائر فنجد أن أقلها هو تسرب الحرب الباردة إلى القارة الافريقية التي تريدون صيانتها من ذلك الخطر.

الكونغـــو والصيـــن

إني لا أستطيع الحديث عن الحرب الباردة في افريقيا دون أن يمتد بي التفكير إلى المأساة التي واجهت الكونغو البائس غداة استقلاله. اننا نراه اليوم مجزءا مبتورا، متهما ظلما وعدوانا لا لشيء إلا لأن مناجم كاطانغا مازالت تغري ببريقها الاستعمار الاقتصادي.

لقد قال الكونغو كلا، قالها بلسان ممثليه. ونحمد الله ان وجد في منظمة الأمم المتحدة التأييد الذي كان في حاجة إليه، وهو تأييد لا أقف اليوم لأناقشه وأصدر عليه حكما إذ يكفي أن أشير إلى أن بلادي كانت أول من ساهمت في المساعدة المطلوبة، غير اني أسمح لنفسي بأن أعلن هنا عن أسفي لكون قوات الأمم المتحدة لم تدخل إلى كاطنغا في اليوم الذي قرر مجلس الأمن نفسه دخولها إلى ذلك الاقليم.

على هيئة الأمم المتحدة أن تحافظ لأمة الكونغو على مشروعيتها ووحدة ترابها : مشروعية الحكومة الكونغولية التي لا نعرفها إلا واحدة، ووحدة ترابها الذي لا نعرف له هنا تجزئة ولا تقسيما.

ونتساءل عما إذا كان في إمكان هيئة الأمم المتحدة ــ وهي تبذل المجهودات النزيهة المشكورة لتسوية مسألة الكونغو ــ أن تراجع نفسها وتعيد النظر في موقفها من مشكلة الصين الشعبية ؟ اننا نتساءل كيف يبقى (600) مليون نسمة، أي ثلث سكان العالم خارجين عن هذه المنظمة ؟ ونتساءل : كيف يصح أن نستقبل هؤلاء الصينيين في سفاراتنا عند التوقيع معهم على المعاهدات التجارية وكيف نتناقش معهم حول تصميمات الصين الشيوعية في التصنيع ولا يصح أن نستقبلهم ونتفاهم معهم في هذه الدار التي هي دار الجميع، الدار التي تفتح أبوابها أمام الكل ولا تغلق إلا في وجه الصين الشعبية.

إنني أطلب من الأمم المتحدة ومن جميع الأقطار الممثلة هنا أن يكونوا واقعيين وأن ينظروا إلى المسألة من جانبها الصحيح ويقبلوا جلوس الصين الشعبية معنا، إذ لاشك، ان، مساهمتها في صور النشاط الذي نقوم به أجدى وأفضل من معارضتها للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

فرنسا والتجارب الذرية

هذا وقد حاولت بعض الشعوب الشروع في التدرب على التجارب الذرية، ورفضت أن تقيم الحساب لما في تلك المحاولة من خطر على المساعي المبذولة للتخفيف من حدة التوتر الدولي. فلم تقم حسابا للرأي العالمي، وبالأخص لرأي الشعوب الافريقية المهددة مباشرة بتلك التجارب، بل تحدت الملتمس الذي صوتت عليه هذه الجمعية في السنة الماضية وأوصت فيه بالابتعاد عن إجراء تجارب ذرية في الصحراء إذ لم يمض طويل وقت على التصويت حتى فجرت فرنسا قنبلتها الأولى. ويمكن القول بأنها تعتزم تفجير قنبلة أخرى في موضع لا يبعد إلا (500) كيلومتر على إحدى مدننا التي لا جدال فيها. لقد حاولت فرنسا، في بادىء الأمر، تفجير هذه القنبلة في أعماق البحر وعلى مقربة من مدينة كالفى الواقعة في جزيرة كورسيكا الصغيرة فإذا باجتماع ينعقد ولا يغيب عنه عمدة واحد من عمد الجزيرة المذكورة ويقصدون بعده الوزير الفرنسي الأول ليظهروا له الأخطار المترتبة عن ذلك التفجير بالنسبة للجزيرة نفسها وبالنسبة لنشاطها السياحي. فماذا كانت النتيجة ؟ لقد قال



الفرنسيون بكل بساطة أن تبعية جزيرة كورسيكا لفرنسا تقتضي حمايتها من عواقب التفجيرات الذرية ولكن تبعية الصحراء لفرنسا يوجب اجراء تلك التجارب فيها من غير أن يقام حساب لتوصيات الأمم المتحدة ولا للثورة العميقة المشروعة التي سرت في نفوس السكان الأفارقة.

فلسطيـــــن

وأخيرا فإني لا أود أن أستعرض هنا سلاسل المظالم التي تطوق أعناق العالم دون أن أشير إلى المظلمة التي تمسني وتمس جميع الأقطار العربية، وأقصد مظلمة بل مأساة اللاجئين الفلسطينيين الذين تجمعهم رابطة الأخوة بجميع الأقطار العربية والاسلامية.

وإذا كان المغرب يشعر الشعور العميق بحقيقة وعمق شقاء وبؤس مليون من الفلسطينيين مبعدين ظلما وعدوانا عن ديارهم، فإن شعورنا هذا لم يأت من كوننا دولة عربية مرتبطة الارتباط الوثيق بأقطار الشرق الأوسط الشقيقة، ولا عن التضامن الذي يجمع بيننا وبين تلك الأقطار، ولكنه شعور قطر مشبع بروح العدالة والحرية. إن مأساة اللاجئين الفلسطينيين من أفظع المآسي التي عرفها هذا القرن العشرون ومن أشنع الأخطاء التي ارتكبتها الانسانية عبر تاريخها، فلا يحق للأمم المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الحالة ولا أن تصادق عليها باعتبارها أمرا واقعيا، فتلك مظلمة ارتكبتها بعض الدول الاستعمارية لتتوصل بها إلى بث روح الشقاق في الشرق الأوسط وخلق وكر يحققون منه أهدافهم وليصير ذلك الشرق العربي الأوسط مصدرا للقلاقل المستمرة.

موريتانيا

انتقل الآن إلى مسألة سبق لبلادي أن قدمتها لهذه الجمعية. ولكي لا أطيل الكلام فيها أمام حضراتكم فإني أترك لوفدنا مهمة شرحها في الوقت المناسب أمام اللجان المختصة وأعني بهذه المسألة موريتانيا التي يثبت الملف المغربي أنها وإن كانت جزءاً لا يتجزأ عن ترابنا الوطني إلا أنها ماتزال خاضعة للسيطرة الأجنبية.

وكل ما أريد تأكيده هنا هو أن المغرب ــ البلد المشبع بروح العدالة والحرية والذي ضحى بأعز ما عنده ليسترجعها لنفسه ــ لا يمكن أن يقال عنه انه يحرم منها غيره ــ وأبعد من ذلك أن يطلب من أصدقائه العديدين الذين يتشرف بالاجتماع معهم هنا أن يدافعوا له عن قضية غير عادلة أو يبدو له انها غير عادلة، اني على يقين بأن عددا كبيرا من الأصوات الصديقة سترتفع في هذه الجمعية لانصافنا حينما تستمعون إلى التوضيحات التي سنقدمها في الوقت المناسب.

الوحـدة الافريقيـة

إني وإن كنت لا أنتظر اليوم ظهور إمكانيات لاقامة وحدة وثيقة للقارة الافريقية الشاسعة إلا اني أعتقد أن هذه القارة ستتقلب في عدة مراحل للوصول إلى وحدتها التي سأقدم فيما يلي مقترحات في شأنها :

هذه المراحل تستوجب مراعاة المرونة في التنقل بها، وان تكون الحامية السياسية لكل قطر من أقطار القارة الافريقية موضع مراعاة كذلك في كل مرحلة من تلك المراحل، وذلك مع السهر على تحقيق تنمية القارة بأسرع ما يمكن وبأبسط الوسائل الاقتصادية. ولست في حاجة إلى تكرار القول عن حاجياتنا من الرجال ورؤوس

الأموال، فهذه مسألة أصبح القريب والبعيد على بينة منها وبما تتطلبه من الحلول العاجلة والمحلية. فالمنطق البسيط الواضح المدعم بالتحليل الايجابي يقضي بالنظر إلى حاجياتنا في نطاق جماعي، وعلى ضوء وضعيتنا الجغرافية. أما فيما يخص الرجال فإن استقلالنا الحديث العهد يتطلب منا أن نقضي بعض السنوات في عمل قومي نستكمل ونركز به عدتنا.

وهذا الأمر لا يحول دون عقد الاحلاف والاتفاقيات الاقليمية التي تجعل التعاون المباشر في الاقتصاد أقرب سبيل للتعارف والتعاون، وخاصة في الظروف التي تعجل السير بالتطور نحو الوحدة، في حالة ما إذا أصبح السلم مهددا عند حدودنا.

إن الأمم الكبيرة الغنية المستكملة النمو لتحسن صنعا إذا ما خلصت نيتها فقدمت لنا المعونة النزيهة للسير في هذا الطريق الصعب وتركتنا نستعمل — على الوجه الذي يرضينا — ما تقدمه أو تقرضه لنا. إن ذلك لخير لها من أن تعمل على بث الشقاق العقيم بين صفوفنا، ذلك الشقاق الذي قد لا يؤدي إلا إلى انهيار العالم.

إن افريقيا اليقظة العين على الاحداث وعلى الدول المسيرة لسياسة عالمية ذات تأثير وخيم في أكثر الأحيان، يمسها أحيانا مباشرة وأحيانا بصفة غير مباشرة، لتتمسك هي كذلك بمستقبل أهلها الاقتصادي والاجتماعي وتعلق عليه أهمية ما بعدها أهمية.

وإن هذه القارة لتندهش لما تراه في أغلب الأحيان من سوء استعمال القوى ورؤوس الأموال، وهو سوء استعمال ناشيء عن انعدام التنسيق والانسجام بين البرامج كلما كان هناك تنافر بين أصحابها. إن القارة الافريقية ترى أن نزع السلاح بسرعة وبصفة تامة من شأنه أن يقضي على ثوران النفوس ويحرر مصادر عديدة للثروة فتتيسر بذلك الوسائل اللازمة للأقطار المتأخرة النمو لكي تدخل التحسين على منتوجاتها الداخلية وترفع معيشة سكانها.

هذا وإن المبالغ المخصصة من طرف الأمم الكبيرة للمساعدة الخارجية وان كانت قد تضخمت في العشر سنوات الأخيرة إلا أنها ماتزال ضئيلة إذا ما قيست بما تنفقه تلك الأمم من دخلها القومي على المسائل العسكرية. وعلى هذا فإن الأمم الكبيرة لا تساهم إلا بالتافه في رفع مستوى حياة الفرد في أقطارنا.

وما قيمة زيادة هذه المساعدة بنحو 30 أو 40 في المائة خلال عشر سنوات بالنسبة لرجل محروم من أهم الحاجيات ولا يربو دخله السنوي على 120 دولارا إلا نادرا ؟ ويختفي مفعول هذه الزيادة أحيانا ولا يبقى له أثر بسبب العوامل المناخية التي تصدم في بعض السنين أقطارا في افريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا فلا تستطيع التغلب عليها لأنها لا تتوفر على الاستثمارات اللازمة لمواجهتها. وهناك، إلى جانب ذلك، الخلاف القائم حول الأسلوبين الموضوعين للاقتصاد. خلاف لا يهمنا أو لم نهتم به بعد لأن أول ما نضع الآن نصب أعيننا هو اقامة صرح لاقتصادنا. ولذلك فاننا نود — قبل كل اختيار — أن تتفق الأمم الكبيرة المستكملة النمو على الأسلوب الذي يسمح لنا باستلام المساعدة وقبول المعونة الفنية من حيث جاءت وبدون تمييز أو مفاضلة بين مصادرها.

لقد دلت التجارب الحديثة على أن التكتلات الافريقية ماتزال عسيرة من الوجهة السياسية، فمن الحكمة أن يبقى للوحدات وللشخصيات الوطنية وقتا للتركيز والتضامن قبل مواجهة كل اتحاد سياسي وكل ما يتطلبه القرن العشرون من تضحية بالسيادة والنفوذ. إن علينا الا ننسى ما عليه قارتنا الافريقية من التنوع والاتساع وان أكثر أقطارها قد أصبحت اليوم مستقلة وأن هذه الأقطار قد استرجعت استقلالها في أقل من عشر سنوات



وأن القيادة السياسية للشعوب وتسيير شؤونها الداخلية والخارجية تفتح مجالا واسعا أمام أنواع شتى من الاتفاقيات التي قد تكون في تطورها أسرع من تطور الفرد.

أما الحياة الاقتصادية فإنها على العكس من ذلك إذ تتطلب لنفسها إطارات وقوانين وفعالية بحيث لا يقع خطأ تقدير في هذه الحياة الا ويبرز للعيان. أما مشكلة التوفيق بين سرعة النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة وبين ضرورة الوقوف عند استعمال الوسائل التي نتوفر عليها فمشكلة عسيرة الحل.

ضـرورة الوحـدة

من هذا نرى أن الأمر الذي يبدو لنا الاقدام عليه سابقا لأوانه من الوجهة السياسية يكون إذا ما نظرنا إليه نظرة إيجابية ممكنا من الوجهة الاقتصادية وربما ضروريا ولا محيد عنه.

إننا معشر الأفارقة لنعرف حق المعرفة أن قواتنا ووسائلنا محدودة، وان اتحاد هذه القوات وهذه الوسائل هو وحده الذي يفتح الباب نحو استغلالهما اقتصاديا، وهو الذي يقضي على المنافسة الوخيمة وهو الذي يخلق انسجاما بين رأس المال وبين الفرد.

إذا استثنينا جزر الاوقيانوس فإن القارة الافريقية تبدو لنا أقل القارات سكانا إذ لا يزيد أهلها عن 270 مليون نسمة ولا يزيد كذلك عدد سكان الكيلومتر المربع منها عن 8 أشخاص.

وقد جرت العادة بأن لا يدور الحديث عن قلة سكان هذه القارة إلا واقترن بالحديث عن سعة وضخامة ثرواتها المائية والمعدنية والنباتية. كنا نسمع ذلك في وقت الضغط الناشيء عن المنافسات الدولية وحين الكلام عن التقدم العلمي وبالأخص عندما دخلت القارة في طور الاستقلال الذي اقترن بالبحث عن الثروات الجيولوجية والفلاحية وإحصائها الذي مافتيء يثبت كل يوم ضخامتها، غير اننا ونحن العدد القليل ذي الحق في التمتع بهذه الثروات، مانزال في حالة اقتصادية لا تكاد تضمن لنا قوتنا.

إن القارة الافريقية ماتزال المعين الذي يغترف منه العالم المنتوجات المختلفة الأنواع وذلك في حين أن دخلها الفلاحي هو من أقل المداخيل في العالم. أما استغلال معادنها فلا تستفيد منه إلا بضرائب تخضع لتقلبات النقد. وأما معادنها، وفي القريب بترولها فهي للأقطار الصناعية الكبرى.

أما المنتوجات الغذائية مثل القهوة والكاوكاو وزيت الكاوكاو والقمح الصلب، وكذلك منتوجاتها النباتية مثل القطن فكلها مستعملة في تموين سكان أو صناعات أوربا وأمريكا.

وأما قواها المائية فغير مستعملة ولا تحظى بالتجهيز إلا حين ظهور خامات لمعادن غنية يراد تحويلها قبل تصديرها إلى المصانع الأجنبية. فتستعمل إذ ذاك القوى المائية في توليد الكهرباء اقتصادا في نفقات النقل وأجور اليد العاملة.

توجد في افريقيا أقطار أقدم عهد في الاستقلال السياسي من غيرها، وقد بدأت الآن كفاحها من أجل استقلالها الاقتصادي وشرعت تنشيء صناعات أساسية وذلك بالتوسع في تحويل منتوجاتها القومية وتحسين وسائل الفلاحة. والمغرب أحد أعضاء هذه الطليعة التي مازالت تصطدم بصعوبات عديدة ناشئة من العقبات والسدود التي يقيمها أنانيون في وجوهنا مؤملين بذلك عرقلة تطورنا. وأخوف ما أخافه أن لا نتفطن إلا بعد زمن طويل

إلى أن اتحادنا هو قوتنا للتغلب على تلك العقبات والسدود التي تؤخر تطورنا وتعوق سيرنا نحو التقدم.

ونجد هذه المصاعب التي لا يفلت منها قطر من الأقطار الافريقية، وإن كان نصيب بعضها منها أكثر من نصيب الآخر، في انعدام الاطارات الناشىء عن الأمية وقلة العمل وقلة الانتاج الفلاحي وعن ضعف الصناعة الأساسية والتجهيز.

تضاف إلى كل ذلك المبالغة في تقدير القطاع التجاري، فمبادلاتنا مع الخارج ماتزال موجهة من جانب واحد بمعنى أن افريقيا تصدر المواد الخامة ونصف الخامة نحو أوربا والأقطار المستكملة النمو لتستورد مواد التجهيز والأثاث والاستهلاك. وبالعكس من ذلك المبادلات التي تجري داخل القارة وبين أقطارها. ومستوى أسعار هذه المبادلات ضعيف جدا، كما أنها لا تتناول إلا تنقيل السلع من جهة إلى أخرى دون أن يدخل عليها أدنى تحويل ذي بال.

والسر في ذلك يكمن — قبل كل شيء في أهمية رؤوس الأموال اللازمة لاستغلال ثرواتنا ثم في ضيق مجال أسواقنا الداخلية. وهذا الضيق يرجع إلى التخلف الاجتماعي الذي شرحت لكم أسبابه الرئيسية.

ونرى إلى جانب ذلك الأقطار التي استكملت نموها الصناعي تبذل المجهودات الجبارة في ابتكار الآلات التي تحل محل الانسان في جميع ميادين الانتاج والعمل وفي التطور العلمي فوق الأرض وفي الفضاء.

والمؤلم أن هذه الأقطار لا تقف عند حد في مجهوداتها العسكرية التي تكلفها أموالا باهظة متزايدة باستمرار في التضخم.

وإذا نظرنا إلى هذه العملية الهائلة في نقل الصناعة من اليد العاملة إلى الآلة وما كان لها من تأثير على الفكر والثقافة، وإلى الجهود الضخمة المبذولة في التجهيز العسكري، فإننا نجدها قد استنفذت أهم ما عند تلك الدول المستكملة النمو الصناعي من القوى الفنية والمالية، وذلك في حين أن التقدم الفني يعمل باستمرار على تخفيض كمية وسعر المواد الأولية المستعملة اليوم في جميع المنتوجات.

ومعنى هذا ان ذلك التخفيض سيجر إلى تخفيض في رؤوس الأموال المستثمرة في افريقيا وآسيا وجنوب القارة الأمريكية. ونتيجة ذلك انهيار الأسس التي يقوم عليها التبادل التجاري بين القارات، والدليل على ذلك اختلال التوازن بين حاجياتنا من جهة والمال الملازم لتغطيتها من جهة أخرى.

هذا وماتزال أقطار افريقية كثيرة تستمد أهم مواردها المالية من تصدير موادها الأولية إلى الخارج. ولكن التطورات التي وقعت حديثا سواء في الأسعار أو في حرية تنقيل تلك المواد تدفع بنا إلى الاعتقاد بضرورة البحث عن حلول فعالة دائمة.

إذا قارنا بين ثروات قارتنا الافريقية وبين عدد سكان هذه القارة ونظرنا إلى ما يصيب كل واحد منهم لوجدنا ان افريقيا من أغنى القارات غير أن أهلها لا يستطيعون استثمارها إلا إذا تعاونوا فيما بينهم واستعانوا بوسائلهم الخاصة وتجندوا للعمل من جهة واستفادوا — من جهة أخرى — من عقود يوقعونها على قدم المساواة مع الغير على أساس تنمية إطاراتهم وإدخال الأساليب الحديثة على فلاحتهم وتحسين تجهيزهم الصناعي ومحاربة قلة الشغل.



هذا وإن مستقبلنا الافريقي ليعتمد، إلى حد ما، على قابليتنا للتسليم بضرورة احداث توزيع للعمل ينسجم مع ما عند كل واحد منا من ثروة طبيعية أو وسائل استغلال فنية أو مالية.

إن في مقدرة القارة الافريقية أن تكفي بنفسها بعض حاجياتها وذلك بأن لا تستورد المنتوجات المصنوعة التي تكون قد صدرتها موادا خامة، وخاصة مواد التغذية والاستهلاك الدائم ومواد التجهيز البسيطة.

وهذه المسألة تتطلب أول ما تتطلب تشكيل جمعيات اقليمية ذات صفة خاصة ومجال معين تعمل بانتظام وبأسعار مناسبة وتجعل هدفها تحقيق الرغبات التي تمليها الوضعية الجغرافية ووسائل المواصلات بين محلها ومصدر المواد الأولية. ثم تنضم هذه الجمعيات — التي ستأخذ صورة أسر اقتصادية اقليمية — داخل منظمة تشمل القارة وتكون على رأسها سكرتارية دائمة. هذا اقتراح يبدو انه من المفيد جدا أن تدور المناقشة حوله. والمغرب يقبل التعاون مع الشعوب الافريقية الشقيقة على تحضير مشروع في هذا الشأن يوضع موضع الدراسة بين أيدي مؤتمر من مستوى القارة نرحب بانعقاده ربيع 1960 في مدينة طنجة.

وستكون مهمة هذا المؤتمر النظر في الشكل الذي تكون عليه هذه الشركات، ما كان منها في مستوى الاقليم أو مستوى القارة.

الطريق الأقرب للوحدة

ونختم كلامنا باقتراحات عملية، فالوقت وقت الاجراءات الواضحة الجلية التي من شأنها وحدها أن تجنبنا، مفاجآت في المستقبل، غير سارة.

لقد بينت لكم فيما سبق كيف أن أول ما تحتاج إليه حالتنا — نحن الأفارقة — هو بذل الجهود لمعالجة مشاكلنا في جوهرها، وتحديد جميع ما عندنا من وسائل التنمية داخل إطار الجمعيات المشار إليها. واقترح إلى جانب ذلك، إنشاء صندوق تموله الدول الافريقية وحدها برأس مال قدره في بداية الأمر عشرة ملايين من الدولار مثلا، تكتتب بها الأقطار الافريقية المستقلة وحدها، ومنها تتكون الجمعية العامة والمجلس الاداري المشرفان على إدارة شؤون ذلك الصندوق.

ونظرا لضعف هذا المبلغ وقلة أهميته فسيخصص لمجرد تغطية التأسيس من جهة ووضع النواة الأولى لصندوق الضمانات.

أما الموارد الفعلية لصندوق التمويل فتؤخذ من قروض إجبارية تعقد في الخارج، ومن قروض قومية طويلة الآجال، ومن قروض تعقد مع عدة دول أو على شكل دولي مصحوبة بضمانات جماعية.

وبفضل هذه القروض التي ستكون لها صفتها الافريقية الخاصة سيتمكن المنتفعون بها من تحقيق حاجياتهم الأساسية مع المحافظة على استقلالهم.

ويمكن للأمم المستوفية نموها الصناعي أن تعين يوميا — إلى جانب هذه المساعدة — على تركيز وتحسين الموارد المالية للأقطار المتخلفة.

ومادامت الأقطار الافريقية هي الأكثر والأوفى تصديرا للمواد الأولية سواء في الفلاحة أو المعادن فيكفي للمشترين لهذه المواد أن يعينوننا على إنشاء منظمة متينة تموين الأسواق الكبرى على أفضل وجه.



ها قد وضعت بين أيديكم مسائل متعددة تستوجب التمعن فيها، وأعتقد أنها تستوجب اتخاذ قرارات في شأنها كذلك.

إن على الدول الكبرى أن تعلم ان الاهتمام بشؤون الغير قد يؤدي إلى الاتحاد كما قد يجر إلى الانقسام والتفرقة وعلى هذا فيجب أن تبقى لذلك الغير حريته في اختيار الحلول لمشاكله كما يجب قبوله — على قدم المساواة — في المؤتمرات المتعلقة بالسلم. فذلك الطريق المؤدي إلى التقدم.

يجب علينا أن نتجنب البحث عن تعديلات خلال هذه الظروف التي يتحكم فيها التوتر والانفعال إذ قد يؤدي ذلك ببعض هذه المنظمات إلى اتخاذ موقف التحيز الغير المقبول من البعض أو إلى موقف الجمود الذي أظهرت احداث الكونغو الحديثة بكل وضوح وجلاء، انه قد ينقلب إلى خطر داهم.

إن قيمة ونفوذ هيئة الأمم المتحدة لتتوقف على قيمة وحكمة مناقشاتنا وعلى نزاهة وخالص نوايانا وعلى الأهداف التي نصبوا إليها.

فعلينا أن نعطي لمناقشاتنا الأسلوب العملي ولنجعل كل نقطة في جدول أعمالنا خاتمة واضحة ممكنة التحقيق والانجاز في الحين.

وأملي أن تكون — ومنذ الآن — المقترحات المقدمة من المغرب والأقطار الافريقية موضع مناقشة ودراسة عند الهيئات المختصة.

لقد اجتمعنا من أجل الخير وليس من أجل الشر، من أجل السلم وتعميم الازدهار في العالم، فمن واجبنا نحو الشعوب التي عهدت إلينا بهذه المهمة أن نقدم لها صورة لما يترتب عن الاتحاد من خير ونشاط فعال.

ألقي بهيئة الأمم المتحدة

4 أكتوبر 1960